

لبنان وقع في محذور العتمة الشاملة... والخطط تبتعد أكثر فأكثر عن الحلول الدائمة

سوء إدارة "الطاقة" يُعمق أزمة الكهرباء

[خالد أبو شقرا](#)

لم تكثف وزارة الطاقة بإبصال لبنان إلى المحذور، بل أكملت السير بخطى "مهزوزة" نحو المجهول. العتمة الشاملة أصبحت واقعاً بعدما تدنى الإنتاج إلى الحد الذي يهدد بفصل الشبكة. أكثر من مرة انقطعت الكهرباء كلياً عن كل لبنان، في ظاهرة لم تحدث في أعنى أيام الحرب والإقتتال. ومع هذا تستمر "الطاقة" بتجاهل أبسط الإجراءات المنطقية لحماية شريان الحياة الأساسي، وسط إصرار غير مسبوق ان تبقى بعهدة الفريق نفسه. مرة جديدة يحزف الفريق الممسك بوزارة الطاقة الحقائق، ويحمل "مجموعات تسيطر على المحطات وتحول أكثر من نصف الإنتاج إلى مناطق نفوذها" مسؤولية الإنقطاع شبه التام للتيار الكهربائي. فيما السبب الحقيقي هو "قلة التدبير"، إن لم نقل سوء إدارة مقصود، أقرب ما يكون إلى الفساد.

قلة التدبير

بدلاً من أن تخصص الطاقة جزءاً من سلفة 200 مليون دولار لصيانة المعامل وشراء قطع الغيار الضرورية، صرفتها كاملة في معلمي الذوق والجية القديمين اللذين يستهلكان الفيول بمعدل مرتين أكثر من المعامل الحديثة"، يقول مدير العمليات في شركة MEP التي تشغل معلمي الذوق والجية الجديدين يحيى مولود. فكانت النتيجة نفاذ سلفة الفيول من دون أي تحسّن في الكهرباء، في الوقت الذي كان من الممكن فيه رفع التغذية إلى 12 ساعة يومياً". وبحسب مولود "لو تم صرف 10 إلى 15 في المئة من السلفة على قطع الغيار لاستطاعت المعامل تأمين من 10 إلى 12 ساعة تغذية بدلاً من 5 ساعات. ولكننا وقرناً أيضاً فاتورة دعم المازوت الباهظة للمولدات الخاصة التي تؤمن الكهرباء في ساعات انقطاع كهرباء الدولة". هذا الخطأ الفادح الذي تبرره الطاقة بالتزامها بحرفية القانون الصادر عن مجلس النواب في 29 آذار الفائت، "كان من الممكن تعديله بسطر واحد"، بحسب مولود. و"يكفي إضافة، أي مستلزمات ضرورية على القانون، لتحسين استغلال السلفة وذهابها لمصلحة المواطنين كما هو مفروض منها، وليس لجيوب التجار والشركات الموردة للمحروقات".

سلفة المئتي مليون دولار المقتطعة مما تبقى من أموال المودعين ذهبت هباء. فمعامل الذوق والجية الجديان اللذان ينتجان نحو 270 ميغاواط (الذوق 194 والجية 76) يواجهان نقصاً فاضحاً في المعدات والتجهيزات. والدولة لم تحول منذ تشرين الأول 2020 أي دولار لشركة MPE المشغلة لتسديد فواتير الموردين لقطع الغيار وطلب القطع الناقصة. معملا دير عمار والزهراني، ما زالوا تحت الصيانة بعدما حولت الدولة لشركة PRIME SOUTH المشغلة نحو 7 ملايين دولار في نيسان الفائت لاجراء أعمال التصليح اللازمة. وهما لا ينتجان اليوم أكثر من 280 ميغاواط مجتمعان، من أصل قدرة إنتاج تصل إلى حدود 900 ميغاواط. وفي حال تأمين قطع الغيار لمعلمي الذوق والجية الجديدين والإنتهاء من أعمال الصيانة في ديرعمار والزهراني وتوفر الفيول فان الإنتاج يرتفع فوراً بمعدل 1170 ميغاواط. وإذا أضيف إنتاج معلمي الذوق والجية القديمين بمعدل يتراوح بين 300 و400 ميغاواط فان مجمل الإنتاج يصل إلى حدود 1500 ميغاواط. وهو رقم يغطي 50 في المئة من الحاجة ويؤمن الكهرباء بمعدل 10 إلى 12 ساعة يومياً. لكن السؤال الأساسي من أين سيأتي الفيول للمعامل وكيف ستؤمن الدولارات لشراء قطع الغيار وإجراء أعمال الصيانة؟

أين الفيول العراقي؟

في ظل إصرار المركزي على عدم فتح اعتماد للكهرباء، وصعوبة تأمين التوافق بين الكتل النيابية على سلفة خزينة جديدة، فان التعويل الوحيد هو على النفط العراقي. إلا أن المشكلة الكبيرة في هذا الملف هي سرية العقد وعدم وضوحه وإمكانية تطبيقه باستتبابية وبشكل مخالف للقانون"، بحسب مولود. و"هو ما يعيدنا بالذاكرة إلى المشاكل التي حدثت مع سوناطراك للأسباب نفسها. فالعقد الموقع بين الجانبين العراقي واللبناني لا تعوزه الشفافية وضرورة الإفصاح عن الآلية والطريقة التي سينفذ بها فحسب، إنما أيضاً إلزامية إخضاع عملية الشراء عبر التبادل "swapping" لإدارة المناقصات. إذ لا يمكن من وجهة نظر مولود تسليم هذه العملية إلى المديرية العامة للنفط التي تدور حولها شبهات بالفساد وتزوير نتائج التحاليل وغيرها الكثير من علامات الإستفهام على طريقة عملها وإدارتها لمف الفيول. كما أنه لا يجوز ترك هذه العملية بيد وزير الطاقة منفرداً لشراء البواخر والتعاقد مع الشركات الموردة بعيداً عن مناقصات شفافة وواضحة. وهذه مواضيع أساسية وجوهرية وليست تفصيلية. وإلا نكون ندور في الحلقة المفرغة عينها". أما في ما خص قطع الغيار وتأمين متطلبات صيانة المعامل فان العملية أصبحت أكثر تعقيداً وتتطلب الكثير من الوقت. خصوصاً أن الشركات في الخارج لم تعد توافق على تسديد ثمن 30 أو 50 في المئة من القطع لكي توردها. وأصبحت تطلب تحويل 100 في المئة من قيمة الشحنة. كما أن المصارف توقفت عن فتح الإ اعتماد المستندي Letter of credit التي يُدفع بمقتضاها للبائع من حساب المشتري مَبْلَغاً من المال عند تقديم بعض الوثائق من البائع، مما يُعطي البائع درجة عالية من الأمان للدفع إذا تحققت كل الشروط". وبحسب مولود فان وصول النفط العراقي بطريقة سليمة وشفافة، وتأمين قطع الغيار للمعامل والإنتهاء من صيانة معلمي الزهراني ودير عمار سيرفع الطاقة الإنتاجية ويؤمن نصف الحاجة من كهرباء الدولة للفترة المقبلة. إلا أن هذا الأمر يبقى رهناً بكيفية استخدام النفط وتأمين قطع الغيار.

المفارقة أن معلمي الجية والذوق الجديدين مصممان للعمل على الغاز الأرخص ثمناً والأقل تلويثاً. ومعدات تحويلهما من زيت الوقود DIESEL OIL إلى الغاز مرمية في مستودعات الكهرباء منذ العام 2013. وعلى الرغم من إصابة القطع بالتقادم وعدم معرفة ما تتضمنه بالتفصيل والدقة، فإن إمكانية تركيبها ما زالت قائمة بحسب مولود وهي لا تتطلب إلا استلام القطع والكشف عليها وتركيب سيلندرات الغاز مكان المازوت في المحركات. فلماذا لا تتجه الطاقة باتجاه هذا التحويل وتوفر ما لا يقل عن 400 مليون دولار سنوياً من فاتورة المحروقات؟ ولمصلحة من الإستمرار باستيراد الفيول أويل ودفع مبالغ طائلة في حين أن امكانية التوفير موجودة. أسئلة كثيرة جوابها الوحيد قد يتضح بأسماء الشركات التي ستفوز بعقد توريد النفط العراقي ومرجعيتها السياسية وشركائها في الداخل. ومن الآن لوقتها، تستمر فوضى الإدارة إذا أحسنا الظن، أو الفساد والتآمر مع الشركات المستوردة على مصلحة الوطن والمواطن إذا أسأنا الظن، في تعطيل أي حل عملي ونهائي لأزمة الكهرباء المستفحلة.